أولًا – الطرف الأول

أكاديمية الشامي

- الجهة صاحبة فكرة النظام.
- المالكة الحصرية للمناهج والمحتوى التعليمي.
- الجهة المالكة للعلاقة التعاقدية مع المدارس والعملاء.
- الجهة الممثلة للنظام تجاريًا أمام السوق.
- صاحبة المصلحة التجارية الأساسية (Primary Stakeholder).
- تتحمل المسؤولية القانونية أمام المستخدمين النهائيين.
- مسؤولة عن التسويق والتعاقد والتحصيل.

ثانيًا – الطرف الثاني

شركة نجم الزاهر للتدريب والتطوير والخدمات العامة

- الجهة المنفذة لبناء النظام كاملًا من الصفر.
- المالكة للكود المصدري والبنية التقنية والمعمارية البرمجية.
- المسؤولة عن الإدارة التقنية والتشغيلية للنظام.
- المسؤولة عن الاستضافة والبنية التحتية.
- المسؤولة عن معالجة الأخطاء والصيانة.
- المسؤولة عن تطوير النظام مستقبلًا.
- لا ترتبط تعاقديًا بالمستخدمين النهائيين أو المدارس.
- لا تملك المحتوى أو المناهج التعليمية.

ثالثًا – توصيف العلاقة القانونية

العلاقة بين الطرفين هي:

علاقة تعاقدية بين كيانين قانونيين مستقلين
(Independent Contracting Entities)

ولا تُعد هذه العلاقة:

- شراكة قانونية
- شركة مشتركة
- علاقة توظيف
- وكالة قانونية

رابعًا – توصيف العلاقة التجارية

التوصيف التجاري الدقيق للعلاقة هو:

شراكة تشغيل تقنية بين شركتين مستقلتين
(B2B Technology Operating Partnership)

خامسًا – نطاق العقود المنظمة للعلاقة

تخضع العلاقة بين الطرفين لمجموعة اتفاقيات تعاقدية تنظم بشكل صريح ما يلي:

- الملكية الفكرية
- الإدارة والصلاحيات
- الإيرادات وتقسيم الأرباح
- الالتزامات التشغيلية
- المسؤوليات القانونية
- المخاطر
- آلية حل النزاعات
- الانسحاب أو الانفصال
- حالات التوقف أو التعثر
- نقل البيانات
- حدود المسؤولية

سادسًا – نموذج توزيع الملكية

يتم الفصل بين الأصول والحقوق وفق الجدول التالي:

الأصل	الجهة المالكة
الفكرة التعليمية	أكاديمية الشامي
المحتوى التعليمي	أكاديمية الشامي
العلامة التجارية	أكاديمية الشامي
العلاقات مع المدارس	أكاديمية الشامي
الكود البرمجي	شركة نجم الزاهر
المعمارية التقنية	شركة نجم الزاهر
البنية التحتية	شركة نجم الزاهر
المحرك البرمجي للنظام	شركة نجم الزاهر

سابعًا – حدود المسؤوليات

- تتحمل الأكاديمية المسؤولية القانونية أمام العملاء والمستخدمين.
- تتحمل الشركة التقنية المسؤولية التقنية فقط.
- لا يتحمل أي طرف التزامات أو أخطاء الطرف الآخر.

ثامنًا – طبيعة العلاقة التشغيلية

العلاقة بين الطرفين تجمع بين الأطر التالية:

- شراكة تشغيل
- عقد تنفيذ تقني
- عقد إدارة تقنية

- اتفاق تقاسم إيرادات
- فصل ملكية فكرية
- حماية قانونية متبادلة
- استقلال مالي وقانوني كامل لكل طرف
- حق تعليق الخدمة في حال الإخلال التعاقدي
- آلية تقييم عند الانفصال أو دخول مستثمر

تاسعًا – عناصر الحماية التعاقدية الأساسية

يجب أن تتضمن الاتفاقيات البنود التالية:

- تحديد سقف المسؤولية القانونية
- منع استنساخ النظام أو إعادة بنائه
- تحديد آلية تقييم المشروع مستقبلًا
- تنظيم حقوق كل طرف عند الانفصال
- تحديد ملكية البيانات
- تحديد شروط استمرار التشغيل
- تحديد شروط التوسع أو دخول استثمار

عاشرًا – التوصيف القانوني النهائي للعلاقة

الصياغة القانونية المعتمدة لوصف العلاقة هي:

اتفاقية تشغيل وتطوير منصة تقنية مع تقاسم إيرادات واحتفاظ كل طرف بملكيته الفكرية واستقلاله القانوني.